في الواقع الاقتصادي

حكومة ٢٠ ساعة قطع كهرباء

عباس الغالبي

استقر مشهد الكهرباء في العاصمة بغداد على عشرين ساعة قطع كهرباء مقابل أربع سويعات فقط تشغيل في سنة قحط للكهرباء غير مسبوقة بالمرة!، في وقت تواترت تصريحات الوزارة العتيدة عبر ناطقها الرسمي ومسؤوليها أن الصيف الحالي سيشهد تشغيل يفوق العشر ساعات،سعياً لجعله أكثر من ١٦ ساعة خلال صيف العام المقبل ٢٠١٢ بعد استكمال بناء المحطات الجديدة ضمن العقود الكورية والصينية التي أبرمتها الحكومة على طريقة الدفع الآجل خلال زيارتي رئيس الوزراء نوري المالكي إلى كل من كوريا الجنوبية والصين .
ولان المعطيات المنطقية يفترض أن تكون باتجاه تقليص الهوة بين حجم الحاجة الفعلية والطاقة المتاحة تدريجياً عاماً بعد عام، لاسيما وان الموازنات الاستثمارية لقطاع الكهرباء تتحدث عن أرقام مهولة لا تنسجم والإجراءات الترقيعية التي درجت عليها الوزارات المتعاقبة، بل الانكى أن العام الحالي يشهد تراجعاً خطيراً وغير مسبوق في وقت كان يمكن ان يشهد تحسناً نسبياً في الإنتاج والتوزيع ينسجم وحجم التخصيصات المالية، وطبيعة المشاريع المعلنة من قبل الوزارة.
ومع ارتفاع درجات الحرارة الجنوني استقر حال الكهرباء على عشرين ساعة قطع مبرمج وخمس ساعات تشغيل مبتورة، في وقت تنشغل الحكومة بعملية النزاعات والمناكفات السياسية ليس على طريقة الحكومة والمعارضة كتقليد ديمقراطي، بل على طريقة التحاصص وتقاسم المناصب وتحقيق المغانم من دون شعور بلهيب القيظ الذي يكتوي به المواطن في ظل ساعات القطع العشرين التي كانت حصيلة مثمرة لمهلة المئة يوم التي وعدت بها الحكومة،والوعود التي قطعتها النخب السياسية قبل وبعد الانتخابات.
ومن هنا فأن حكومة العشرين ساعة قطع كهرباء الحالية عليها أن تسعى جاهدة لقلب المعادلة السائدة حالياً بخمس ساعات قطع وعشرين تشغيل، وهو ما عجزت عنه وستعجز عنه بسبب عدم الجدية وغياب الخطط والرؤى الستراتيجية للارتقاء بقطاع الكهرباء الذي يلقي بظلاله على القطاعات الاقتصادية كافة كونه المحرك الأساسي لعجلة الإنتاج والمشاريع الاقتصادية والاعمارية والخدمية.
ولكن يبقى ذلك مرهوناً بالإرادة السياسية والوازع الوطني والإمكانات والقدرات الذاتية وتغليب مصلحة الوطن والمواطن على المصالح الشخصية الضيقة، والاهم من ذلك التصدي لحالات الفساد المالي والإداري التي عجت عنها مشاريع الكهرباء وتهاوت على أثرها رؤوس من مصادر القرار في الوزارات المتعاقبة، ولعلها الحالات الأكثر فساداً بين الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.

فيما رفضت الكويت طلب إيقاف ميناء مبارك

مصادر: الأمم المتحدة تلزم العراق بدفع مليار دولار كقسط للتعويضات

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت مفوضية الأمم المتحدة للتعويضات عن صرفها القسط المترتب عن الأضرار التي ألحقها الغزو العراقي بالكويت، بواقع ١,٠٦ مليار دولار كقسط من شأنه إصلاح الأضرار التي خلفها الغزو.
فيما أعلنت الكويت الأربعاء الماضي رفضها الطلب الرسمي الذي تقدم به العراق لوقف بناء ميناء مبارك على جزيرة بوبيان في أقصى شمال غرب الخليج بالقرب من الحدود العراقية.
وكانت الكويت أعلنت الأربعاء الماضي رفضها الطلب الرسمي الذي تقدم به العراق لوقف بناء ميناء مبارك على جزيرة بوبيان في أقصى شمال غرب الخليج بالقرب من الحدود العراقية.
وقال مصدر مسؤول في الخارجية الكويتية بحسب وكالة الأنباء الكويتية إن "هذا الطلب لا يستند الى أي أساس قانوني او اعتبار منطقي".
وبرر ذلك المسؤول الكويتي بأن الميناء يقام وفق سيادة الكويت على أراضيها ومياهها في الوقت الذي أكدت فيه مرارا وتكرارا أن ميناء مبارك الكبير لا يشكل أية إعاقة لا من قريب ولا من بعيد للملاحة البحرية في خور عبد الله".
وأكد المصدر "استعداد الكويت مجددا لاستقبال أي وفد فني عراقي لاطلاعه على المعلومات الفنية اللازمة والتي تؤكد انسيابية وسلامة الملاحة البحرية في خور عبد الله".
وكانت الحكومة العراقية قد دعت الكويت رسميا الى وقف العمل في مشروع بناء ميناء مبارك حتى يتم التأكد من أن حقوق العراق في المياه المشتركة لن تتأثر بهذا الميناء.
ودعا علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة في بيان إلى التعاون من خلال اللجنة العراقية المكلفة بمتابعة هذا الموضوع لتزويدها بالمعلومات المطلوبة "للوصول الى موقف يحفظ حقوق العراق وشعبه".
وأعرب الدباغ عن قلق بغداد من إنشاء الميناء "في ظل عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية التي تطمئن الحكومة من ان مصالح العراق لا تتضرر في الحقوق الملاحية وفقا لقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي".
وهذه المرة الأولى التي تطلب فيها الحكومة العراقية رسميا وبشكل صريح من الكويت وقف العمل في ميناء مبارك.
وكان وزير النقل العراقي هادي العامري قد أثار القضية في السادس من تموز الجاري قائلا: إن على الحكومة العراقية ان تتخذ كل الوسائل الدبلوماسية لمنع بناء الميناء في مكانه الحالي، مشيرا الى ان نسبة العمل فيه بلغت ١٤ بالمئة.
وبعد حوالي أسبوع أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ان العراق لم يطلع على المشروع "الا من طرف ثالث"، وقد شهدت مدينة البصرة جنوبي العراق مؤخرا احتجاجات على مشروع الميناء الكويتي.
وتظاهر عدد من رجال الأعمال والتجار وشيوخ العشائر في البصرة، احتجاجاً على مشروع كويتي لبناء ميناء (مبارك) في جزيرة محاذية للممر المائي العراقي.
وطبقا لما أوردته وكالة الأنباء الفرنسية فقد تجمع المتظاهرون أمام مقر اتحاد رجال الأعمال في شارع السعدي وسط مدينة البصرة، رافعين لافتات كتب عليها "قولوا للكويت لا لغلق ممراتنا الملاحية ولا لخنق العراق".
وكتب على لافتات أخرى "أخرجوا عن صمتكم المطبق وقفوا في مواجهة المشاريع الاستفزازية الكويتية"، و"لا لإحباط مشاريعنا التنموية، لن نتخلى عن حقوقنا البحرية المشروعة".
وقال الكابتن كاظم فنجان إن "ميناء مبارك يغلق ميناء أم قصر ويقطع الشريان البحري الوحيد الذي تتغذى منه الموانئ العراقية".
وأضاف: أن "الكويت في طريقها إلى غلق القناة الملاحية من خلال بناء أكبر ساتر إسمنتي مدعم بالحجارة ومحاط بالركائز الفولاذية، وذلك تمهيداً لقطع المسارات الملاحية المؤدية إلى ميناء أم قصر،ما يحرم العراق من حقوقه الشرعية".
ووضعت الكويت في أبريل حجر الأساس لبناء ميناء "مبارك الكبير" في جزيرة بوبيان التي تقع في أقصى شمال غرب الخليج العربي، وتعد ثاني أكبر جزيرة في الخليج بعد جزيرة قشم الإيرانية.
ويرى خبراء عراقيون أن الميناء سيجعل الساحل الكويتي يمتد على مسافة ٥٠٠ كلم، بينما سينحصر الساحل العراقي في مساحة ٥٠ كلم.
بدورها، رأت حرمان المالكي، وهي ناشطة سياسية، أن ميناء مبارك هو "الجهة الناسفة للاقتصاد الوطني العراقي بشكل عام واقتصاد البصرة بشكل خاص".
وأضافت: أن "إنشاء مثل هذا الميناء يعني موت الموانئ العراقية، لاسيما أن الموانئ العراقية هي رئة البلاد وأحد مصادر الدخل القومي، وإغلاق هذا المنفذ يعني بتر الاقتصاد الوطني".
وحذر خبراء عراقيون من أن المشروع قد يتسبب بأزمة سياسية جديدة بين البلدين الجارين على اعتبار أنه سيؤدي إلى "خنق" المنفذ البحري الوحيد للعراق.
يذكر أن الكويت وضعت في أبريل/نيسان الماضي حجر الأساس لبناء ميناء "مبارك الكبير" في جزيرة بوبيان.
ويرى خبراء عراقيون أن بناء الميناء سيؤدي الى "خنق" المنفذ البحري الوحيد للعراق، لأنه سيتسبب في جعل الساحل الكويتي ممتدا على مسافة ٥٠٠ كيلومتر، بينما يكون الساحل العراقي محصورا في مساحة ٥٠ كيلومترا.
وشهدت العلاقات بين بغداد والكويت تحسنا ملموسا في السنوات القليلة الماضية إذ بدا وكأنها تتجاوز تداعيات الاجتياح العراقي للكويت ايام نظام صدام حسين عام ١٩٩٠.
ويحتج العراق بصورة خاصة على ترسيم الحدود الذي أجراه مجلس الأمن الدولي عام١٩٩٣ بموجب القرار ٨٨٣، وهو يبدي استعداده للاعتراف بحدود الكويت البرية، الا انه يطالب بتوسيع منفذه البحري على الخليج.
في غضون ذلك، ووفقا لصحيفة الرأي العام الكويتية فإن مبلغ التعويضات يرفع مجموع ما دفعه العراق إلى أفراد وشركات ودول من خلال المفوضية التي تتخذ من جنيف مقرا لها ٣٣,٣ مليار دولار.
وأوضحت المفوضية أن العراق مازال مديناً بمبلغ ١٩ مليار دولار كتعويضات أقرتها المفوضية ويسددها من عائداته النفطية.
وستوجه الحصة الكبرى من هذه الأموال كما أعلنت المفوضية إلى ٥ شركات و٤ منظمات حكومية ودولية موجودة في الكويت، وتحفظت المفوضية في الإعلان عن أسماء المستفيدين.
كما ستستفيد الشركات الكويتية الخاصة والحكومية الى جانب حكومات أخرى تضررت سفاراتها في الكويت اثناء الغزو، إضافة الى الهيئات الدولية الموجودة في الكويت.
وأشارت المفوضية إلى أن المبالغ ستصرف للجهات المعنية في الكويت بما في ذلك السفارات والهيئات الدولية.

اللجنة المالية: صعوبة رفع الموازنة الاستثمارية إلى (٥١) مليار دولار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

اختلفت اللجنة المالية مع وزير التخطيط بشأن رفع موازنة الاستثمار لعام ٢٠١٢ الى (٥١) مليار دولار للمشاريع الجديدة.
وأعلن وزير التخطيط علي الشكري ان العراق يطمح الى رفع ميزانيته الاستثمارية لعام ٢٠١٢ الى(٦٠)تريليون دينار عراقي أي (٥١ مليار دولار) لضخ أموال في مشروعات جديدة.
وقال عضو اللجنة المالية النائب عبد الحسين الياسري لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء): من الصعب ان تصل موازنة المشاريع الجديدة الى ما يقارب الـ(٥١) مليار دولار لانه ستتجاوز الموازنة التشغيلية.
وتوقع الياسري ان تصل إيرادات عام ٢٠١٢ بالاعتماد على النفط الى أكثر من (١١٥) ترليون دينار عراقي .
وأشار الى ان الموازنة الاستراتيجية سترتفع في العام المقبل ولكن لا أتوقع ان تصل الى ما أعلن عنه وزير التخطيط.

خبراء يدعون المواطنين للتعامل بالعملة الصغيرة

□ بغداد/ وكالات

دعا خبراء اقتصاديون المواطنين الى التعامل بفئة العملة الصغيرة وذلك لدعم قيمة الدينار العراقي، فيما تبادل المواطن والمصرف مسؤولية عدم تقبل تداولها في السوق، بينما تعهد البنك المركزي باستبدال العملة التالفة.
وقال عدد من الخبراء، بحسب (للوكالة الإخبارية للأنباء): أن قلة هذه الفئات أدت الى اضطرار بعض الباعة الى زيادة سعر المادة المباعة.
وقال مدير عام مصرف الرافدين وكالة ضياء الخيون، بحسب (الوكالة الإخبارية للإنباء): أن المصارف العراقية مليئة بالعملات الصغيرة ذات الفئة (٢٥٠، ٥٠٠، ١٠٠٠) دينار، ولكن عدم وجود إقبال واسع لها من قبل المواطنين وحتى الموظفين أدى الى تكدسها، مشيراً الى أن دوائر الدولة ترفض تسلم رواتبها والتي تقدر بالمليارات بالعملات الصغيرة ولو بنسبة (٥٪) منها.
وأضاف الخيون: أن العملات الصغيرة في السوق العراقي تكاد تكون مفقودة لكنها متوفرة في المصارف وبشكل كبير.
وتابع الخيون: عندما نصرف رواتب (مطعمة) بالعملات الصغيرة ترد إلينا شكاوى من قبل المواطنين والموظفين، لذلك نضطر الى صرف رواتب بالعملات الكبيرة فقط.
من جهته، قال مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح : أن هذه العملات الصغيرة لم يتم إرجاعها من المصارف الى البنك المركزي حتى نعوضها بعملات جديدة، مشيراً الى أن المصارف تستقبل فقط العملات الكبيرة لأن كمياتها قليلة وتكاليف عدّها وفرزها تكون أسهل، هذا ما دفعنا الى أن نعيد هيكلية العملة العراقية بحذف ثلاثة أصفار من العملة.
وأضاف صالح: نحن خصصنا يوما في الأسبوع لنستقبل من المصارف هذه العملات الصغيرة التالفة ونعوضها بفئات حديثة وبدون أية تكاليف، مشيراً الى أن البنك المركزي مستعد بأن يزود المصارف بأية كمية من العملات الصغيرة.
وذكر أننا لو عوضنا المصارف بالفئات الصغيرة فلا حاجة الى طبع عملات وسطية ذات الفئة (٢٠٠٠، ٣٠٠٠) دينار.
وأوضح: لو كانت هناك عملة وسطية فهذا لا يعني أن العملة العراقي سوف تقوى وإنما مجرد وسيلة لتسهيل دفع العملات النقدية.
وأشار الى الفئات المعدنية لو يتم العمل بها لتسهل لنا الكثير من الأمور لأن عمرها كبير يمتد الى أكثر من (١٥) سنة.
فيما أشار رئيس مجلس إدارة مصرف الاقتصاد حسام عبيد علي الى ضرورة إرجاع العملة المعدنية كما كان معمولا بها في السابق لتقوية الدينار العراقي.
وقال علي: أن العملات الصغيرة تكون مقبولة في السوق العراقية إذا كانت لها قيمة، داعيا الى أن يكون هناك تخطيط لجعل الدينار له قيمة قياسا بالدولار وهذا يكون من خلال طبع عملات معدنية لتقوية العملة العراقية.
من جانبه، قال المواطن محمد جبار (متقاعد): أن أغلب المصارف تصرف لنا رواتب من العملات ذات الفئات الصغيرة وتحتوي على الكثير من الأوراق النقدية التالفة، بحيث بعضها لا يمكن التعامل به وترفض من قبل الباعة.
فيما أوضح المواطن علي (أبو حسام) بأن قلة الفئات الصغيرة في السوق المحلي يولد إحراجاً كبيراً عند شراء أية مادة مما يؤدي الى اضطرار البائع لزيادة سعر المادة المباعة.

اقتصادي: الضرورة تتجه نحو الوعي التأميني

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

عزا الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون سبب ركود سوق التأمين العراقي الى تردي الوضع الأمني وقلة الشركات في العراق، مشيراً الى أن التأمين يحتاج الى الوعي والتثقيف الذي ما زال يفتقر له المواطن العراقي.
وقال انطون لـ (الوكالة الإخبارية للإنباء): أن أسباب ركود سوق التأمين العراقي يعود الى قلة شركات التأمين وتردي الأوضاع الأمنية غير المستقرة في البلد، إضافة الى ان المواطن العراقي لا يمتلك وعياً وثقافة للتعامل مع هذه الشركات.
ودعا انطون الى توعية المواطن وزيادة ثقافته بهذا الموضوع عن طريق الدورات والندوات التثقيفية، مشيراً الى دور الإعلام الفاعل في توعية ذلك.
ويذكر أن شركات التامين الخاصة والعامة مارست أعمالها في فترة النظام السابق وقد أدى الحصار الاقتصادي المفروض على العراق الى مقاطعة شركات التامين الدولية لقطاع التامين وبعد سقوط النظام صدر قانون تنظيم أعمال التامين رقم ١٠ لسنة/٢٠٠٥.

(صاعد... نازل)

■ متابعة/ صابرين علي

واصلت أسعار المواد الغذائية والسلع المحلية والمستوردة المعروضة استقرارها في الأسواق المحلية لأول أمس الجمعة.
وعزا مستوردون هذا الاستقرار الى استثناء المواد الغذائية من التعرفة الكمركية العالية واعتماد سقفاً هامشياً لا يؤثر على حركة أسعار معظم المواد الغذائية.
وقال المستورد حسن الدهلكي لـ(المدى الاقتصادي): ان تدفق المواد الغذائية عبر المنافذ الحدودية الموجودة في إقليم كردستان خلق انسيابية معينة، لافتا الى ان إقليم كردستان غير مشمول بضوابط التعرفة الكمركية وإجراءات فحص المطابقة النوعية، ما أثر على مشهد الأسعار الذي شهد استقراراً نسبياً خلال الأيام القليلة الماضية.
وذكرت تقارير صحفية أصدرتها غرفة تجارة بغداد أن أسعار المواد الغذائية استقرت خصوصاً السلع المستوردة.
وأوضحت التقارير إن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٦٠٠٠) دينار وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من (٥٣،٥٠٠) دينار إلى (٥٥٠٠٠) دينار.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم)إلى (٦٢،٥٠٠) دينار، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) من إلى (٦٥،٥٠٠) دينار، فيما هبط سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٤٠،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٠٠٠) دينار، فيما ارتفاع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٧،٧٥٠) دينارا ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٧٥٠) دينارا إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٥٦،٢٥٠) ديناراً.
وأضاف: كما استقر ارتفاع سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٠٠٠) دينار فيما انخفض سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا،مبينا إن سعر كيلو لحم غنم طازج/ محلي في بغداد بلغ (١٥،٢٥٠) دينارا وسعر الموصل١٤٠٠٠ وسعر البصرة١٤،٥٠٠ لحم بقر طازج (بدون عظم)/محلي كيلو سعر بغداد١٥٠٠٠ سعر الموصل١٣٥٠٠ سعر البصرة ١٤٠٠٠ دجاج مجمد/ محلي كيلو و الموصل٤٥٠٠ سعر طبقة ٣٠بيضة سعر بغداد ٤٢٥٠ سعر الموصل ٥٠٠٠ زيت نباتي تجاري زير/ تركي قنينة بلاستك ١لترسعر بغداد ٢٢٥٠ سعر الموصل ٢٣٧٥ سعر البصرة ٢٠٠٠.
أما بالنسبة للحبوب فقد بلغ سعر رز تجاري فل تايلندي بسمتي كيلو في بغداد ١٨٠٠ سعر الموصل ١٦,٥٠ سعر البصرة ٢,٥٠ رز عنبر فل محلي كيلو سعر بغداد١٧,٥٠ سعر الموصل ٥٠,١٧ سعر البصرة ٣٣,١٨ طحين حنطة اسمر تجاري محلي كيلو سعر بغداد ٥٠٠ سعر الموصل ٣٧٥ سعر البصرة٥٠٠ طحين حنطة ابيض تجاري إماراتي كيلو سعر بغداد ١٠٠٠ سعر الموصل ١٠٠٠ سعر البصرة ٨٣,١٠ حمص تجاري غير مجروش بقري (صحاح)/إيراني كيلو سعر بغداد ٢٥,٢١ سعر الموصل ٢٠٠٠ سعر البصرة ٥٠,١٧ عدس تجاري/ تركي كيلو سعر بغداد ٢٥,٢١ سعر الموصل ٢٠٠٠ سعر البصرة ٢٥٠٠.. فيما بلغ سعر كيلو السكر التجاري/ برازيلي في بغداد ٥٠,١٢ وسعر الموصل ١٥٠٠ وسعر البصرة ١٥٠٠ ومعجون طماطم توسان/ تركي علبة معدن ٨٣٠ غم سعر بغداد ٢٥٠٠ سعر الموصل ٧٥,٢٣ شاي تجاري ليبتون/سري لانكي إماراتي / ١ كغم / ٩٥٠ دينارا ، كيس زنة ٥٠ كغم (٢٥٠، ٢٧) دينارا، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٤،٨٠٠ دينار .
من جانبه، أعلن الجهاز المركزي للإحصاء عن أسعار السلع بالدينار العراقي اذ بلغ سعر بصل أبيض بارد يابس في بغداد ٧٥٠ دينارا للكيلو ، وسعر الموصل ٦٥٠ دينارا وسعر البصرة ٥٥٠ دينارا ، والبطاطا كيلو سعر بغداد ٨٠٠ ، و الموصل٧٠٠، و البصرة٦٥٠ ، والطماطة كيلو سعر بغداد٥٠٠ و الموصل ٦٥٠ والبصرة ٥٠٠وخيار ماءكيلو سعر بغداد ٧٥٠ و الموصل ٥٥٠. والبرتقال / محلي كيلو سعر بغداد ٦٥٠ سعر الموصل٥٥٠ سعر البصرة ٧٥٠برتقال / مصري كيلو سعر بغداد١٠٠٠ سعر الموصل١٠٠٠ سعر البصرة ١٤٥٠دينارا
فيما بلغ سعر كيس حليب مجفف تجاري المدهش كامل الدسم / سلطنة عمان فئة ٤٠٠غرام في بغداد ٢٥٠٠ وسعر الموصل٢٦٢٥ . وبيض أحمر حجم كبير طبقة ٣٠بيضة سعر بغداد ٤٢٥٠ سعر الموصل٥٠٠٠زيت نباتي تجاري زير / تركي قنينة بلاستك ١لتر سعر بغداد ٢٢٥٠ سعر الموصل٢٣٧٥ سعر البصرة ٢٠٠٠ .